الاقتصاد والأعمال

الدولار يستقر أمام الدينار عند 0.303 واليورو عند 0.344

استقر سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي امس الثلاثاء عند مستوى 303ر0 دينار كما استقر اليورو عند 344ر0 دينار مقارنة بأسعار صرف اول أمس الاثنين.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني إن سعر صرف الجنيه الاسترليني استقر عند مستوى 389ر0 دينار والفرنك السويسري عند 304ر0 دينار وبقي الين الياباني عند مستوى 002ر0 دينار دون تغيير. يذكر أن أسعار الصرف المعلنة من بنك الكويت المركزي هي لمتوسط أسعار العملة لليوم ولا تعكس أسعار البيع والشراء الفعلية.

الملتقى الاقتصادي الكويتي الأول يفتتح أعماله تحت عنوان «تمكين أسواق أوراق المال»

بورسلي: الشركات العائلية لها دور كبير في منظومة الاقتصاد

أماني بورسلي تلقي كلمتها

بلقاسم العباسي

خالد الخالد متحدثاً

افتتح الملتقى الاقتصادي الكويتي الاول اعماله امس الثلاثاء تحت عنوان (تمكين اسواق اوراق المال) برعاية سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء وحضور عدد من كبير من الباحثين والمتخصصين.

أكدت رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر د.أماني بورسلي أن الملتقى الاقتصادي في دورته الأولى الذي يحمل شعار "تمكين أسواق الأوراق المالية" والمقام تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك في الفترة من 26 إلى 28 نوفمبر 2018 يسلط الضوء على إنجازات ملف تطوير البورصات والتحديات التي تواجه أسواق الأوراق المالية في المنطقة ودولة الكويت وسبل التطوير لتمكين البورصات على خدمة ودعم القطاع الخاص الذي بدأ يحتل مكانة مهمة بسبب خطط تحول عواصم المنطقة إلى مراكز مالية اقليمية وعالمية.

وكشفت بورسلي خلال افتتاح الملتقى أن فعاليات اليوم الثاني من الملتقى ستشهد تقديم عرض وتقديم تمكين البورصة الكويتية بهدف رفعها للجهات المعنية والتي تمثل مقترحا أو توصيات لاستكمال الجهود الحالية الرامية إلى التطوير والمبذولة من قبل القائمين على إدارة البورصة.

ولفتت بورسلي في كلمتها الافتتاحية للملتقى الاقتصادي الأول بعنوان تمكين أسواق رأس المال الذي انطلقت فعالياته ،أمس، بحضور وزراء ومسؤولين في مجال أسواق رأس المال محلياً وإقليمياً وخبراء عالميين أن السبب وراء اختيار عنوان مبادرة تمكين أسواق رأس المال لفعاليات الملتقى في دورته الأولى بسبب التطور والزيادة الكبيرة التي يشهدها زيادة حجم السوق وتنوع قطاعاته ورفع كفاءته وتحفيز الشركات على الإدراج باعتباره مشروع وطني يمثل أهم ركائز تحقيق رؤية صاحب السمو في تحول الكويت إلى مركز مالي تجاري.

دور ريادي

ومن جانبه ، أوضح مدير المعهد العربي للتخطيط ممثل الجهات المنظمة في الملتقى د.بدر مال الله على الملتقى يركز على تحقيق عدد من الأهداف أبرزها عرض دور البورصات الخليجية والمنطقة العربية في ضوء رؤى القيادات لتحويل عواصم الدول إلى مراكز مالية في إطار تمكين القطاع الخاص ورفع مساهماته في الناتج المحلي الإجمالي.

وأوضح مال الله في كلمته التي ألقاها نيابة عنه كبير المستشارين في المعهد العربي للتخطيط الأستاذ الدكتور بلقاسم العباس أن الملتقى يمثل فرصة لتسليط الضوء على أهمية دور البورصات في تعزيز مكانة اقتصاد الدولة وعلى العوائد لادراج الشركات وتعزيز نمو الأسواق المالية المحلية والإقليمية وتعزيز تنافسيتها على المستوى الإقليمي.

وأضاف سعى منظمو الملتقى لدعوة نخبة مميزة من الخبراء والمتخصصين وممثلين لمؤسسات عريقة لتبادل الآراء وإثراء النقاش واستعراض الخبرات والتجارب وأفضل الممارسات في هذا المجال بهدف بناء قاعدة معرفية يستفيد منها المشاركون وجهات العمل المتخصصة بهذا القطاع الاقتصادي الحيوي.

ومن بين الأهداف الأخرى التي يسعى المؤتمر لتحقيقها فتح المجال أمام الشركات بهدف تعزيز ربحيتها وتحقيق استدامتها واستعراض التجارب العالمية الناجحة وكيفية الاستفادة منها والتأكيد على دور أسواق الأوراق المالية وبورصة الكويت في دعم ونمو القطاع الخاص ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتحفيز دوره الجديد في تحقيق رؤية كويت جديدة 2035.

كما يناقش الملتقى التحديات والمعوقات التي تواجه أسواق رأس المال في دول المنطقة وسوق الكويت تحديداً.

تناول التنفيذي لشركة بورصة الكويت خالد الخالد الدور المحوري والهام الذي تؤديه بورصة الكويت في تعزيز أداء ودور الشركات المدرجة في الاقتصاد الكويتي وكذلك التطورات الهائلة التي شهدها السوق في الجوانب التشريعية والفنية خلال السنوات الماضية .

مكانة متميزة

وأشار إلى أن الأسواق المالية باتت تحتل مكانة حيوية في النظم الاقتصادية الحديثة، لا سيما الاقتصادات التي تعتمد على نشاطات القطاعين الخاص والعام في تجميع رأس المال من أجل التنمية الاقتصادية والمالية، حيث أن تمكين القطاع الخاص لرفع مشاركته في دفع عجلة التنمية الاقتصادية سيسهم في خلق فرص عمل جديدة ووفيرة للشباب. ولا بد لنا هنا من أن نشدد على أهمية توفير بيئة داعمة لنمو القطاع الخاص من خلال توفير سوق مالي وبورصة جاذبة للأموال والشركات المحلية العائلية والحكومية، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى رفع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، والاقتصاد الوطني كذلك.

فريق متخصص

وبهذا الصدد، قامت بورصة الكويت بتشكيل فريق متخصص بشؤون إدراج الشركات العائلية وشركات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مهمته الأساسية تقديم الدعم اللازم من خلال زيادة الوعي لدى هذه الأطراف حول أهمية الإدراج في البورصة، وتعديل قواعد الإدراج بالتعاون مع هيئة أسواق المال وتبسيطها حتى تتناسب مع احتياجات هذه الشركات.

وفيما يتعلق بالشركات العائلية، فلا شك في أن إدراجها في بورصة الكويت سيعود بالنفع الكبير على هذه الشركات، مثل زيادة القابلية التسويقية من خلال تسهيل عملية بيع أسهم المساهمين، والحصول على فرص استثمارية أكثر بفضل الشفافية الكبيرة التي ستتمتع بها كشركة عامة، بالإضافة إلى وجود إمكانية كبيرة في زيادة قيمة الأسهم بسبب سهولة الاستثمار فيها، ناهيكم عن الفرص الأكبر التي ستتحصل عليها لكي تكون ضمن صفقات الاندماج والاستحواذ، حيث أنها ستكون أكثر استدامة وأسلس من ناحية تعاملات الأسهم، فبمجرد أن تصبح هذه الشركات عامة، سيزيد ذلك من إمكانية نموها عبر زيادة رأس المال، وهي الطريقة الأسرع لتحقيق النمو بالنسبة لها.

سيولة عالية

وقال انطلاقاً من رؤيتها في أن تعمل على تنمية أسواق مالية قوية تتمتع بسيولة ومصداقية عالية، تؤدي بورصة الكويت دوراً هاماً في دعم خطط التنمية الاقتصادية لدولة الكويت، ودعم الاستراتيجية الطموحة للحكومة "الكويت 2030"، والتي ترمي أهدافها إلى ترسيخ مكانة الكويت كمركز مالي إقليمي. ونفخر بالقول بأن بورصة الكويت قطعت شوطاً كبيراً في خططها لتعزيز مكانتها العالمية والريادية على المستوى الإقليمي؛ فمع التركيز على ترقيات مؤشري مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال، وإس آند بي داو جونز للأسواق الناشئة، تقترب بورصة الكويت خطوة أخرى نحو بلوغ أهدافها. كما أشار التقرير الذي نشرته وكالة "بلومبرغ" إلى أن الكويت باتت تمثل وجهة جديدة للمستثمرين العالميين، ما يجعلها بيئة حاضنة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وخصوصاً في أسواق رأس المال.

وقال علاوة على ذلك، نعمل حالياً على إنجاز المرحلة الثالثة من خطتنا لتطوير السوق، والتي تسعى بورصة الكويت من خلالها إلى طرح العديد من المنتجات الجديدة مثل: البيع على المكشوف، والتداول بالهامش، وصناديق الاستثمار العقارية المدرة للدخل المتداولة (REITs)، وغيرها الكثير، وفضلاً عن ذلك فإن الانتهاء من مرحلتين التطوير الأولى والثانية (MD1 و MD2) ونظام تداول الأوراق المالية غير المدرجة (OTC) خلال أقل من عامين يعد إنجازاً كبيراً منذ خصخصة سوق الكويت للأوراق المالية في عام 2016.

ومن ضمن الإنجازات البارزة الأخرى التي حققتها البورصة خلال السنوات الماضية كانت استعادة ثقة المستثمرين، فكما تعلمون، أثرت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 سلباً على أسواق رأس المال في المنطقة، واليوم، تعود ثقة المستثمرون في سوق الأسهم مرة أخرى، وذلك بفضل التجارب الناجحة للشركات المحلية والإقليمية والعالمية في ظل التشريعات الحديثة المنظمة للسوق المالي ولوائحها التنفيذية.

وحرصاً منا على الارتقاء المستمر بمستوى جودة خدماتنا، تقوم بورصة الكويت باستطلاع آراء الجهات الرئيسية المشاركة في السوق، مثل الشركات المدرجة وشركات الاستثمارات وشركات الوساطة المالية، وذلك من خلال الاجتماعات الدورية والجلسات الحوارية وورشة العمل التي ننظمها، بالإضافة إلى جولاتنا الترويجية الخارجية لتسويق بورصة الكويت والتعريف بمشاريع التطوير القائمة والقادمة، كذلك لاستطلاع آراء المستثمرين الأجانب.

وقال يشكل حصول بورصة الكويت على العضوية الكاملة في منظمة البورصات العالمية (WFE) بتصويت كافة الأعضاء خطوة بارزة جديدة في مسيرتها نحو تعزيز التكامل مع الأسواق المالية العالمية والاستفادة من تبادل الأفكار والمعارف مع نظرائها من أكبر وأشهر البورصات العالمية، والتي ستسهم في مجملها في تعزيز قدراتنا التنافسية أمام بورصات الأوراق المالية الأخرى في المنطقة.

وأشار إلى أنه في ظل التطورات التي يشهدها قطاع الأسواق المالية، فإننا نعتبر هذا الملتقى كفرصة للوقوف على التطلعات والتحديات التي تواجهنا في سبيل الارتقاء بأسواقنا المالية لمصاف الأسواق العالمية، وبما يسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي لدولتنا.

في الختام، أود أن أقول لكم، أننا أنجزنا الكثير، ولا زالت لدينا طموحات وتطلعات لخلق مستقبل اقتصادي أفضل، فالتحديات لازالت كبيرة، إلا أن وتيرة العمل مستمرة في رحلتنا لتحقيق أهدافنا.

بورصة عمان

ومن جانبه ، تناول الرئيس التنفيذي لبورصة عمان للأوراق المالية نادر عازر الدور المهم والفعال لبورصة عمان في الناتج المحلي الاجمالي والخطة المستقبلية التي تنوي الإدارة التنفيذية للسوق تنفيذها حتى عام 2020 ، مشيراً إلى التطور التاريخي الذي شهدته الأسواق المالية منذ عام 1930 وحتى نهاية 2017.

وتطرق عازر إلى أهمية سوق عمان للأوراق المالية في الاقتصاد الأردني ، مشيراً إلى أن القيمة الرأسمالية للسوق تمثل 57.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية 2018 ، فيما بلغ عدد الشركات المدرجة 195 شركة بقيمة رأسمالية تصل إلى 6.8 مليار أرني بالإضافة إلى وجود 56 شركة وساطة مالية تبلغ قيمتها 274.8 مليون دينار بنهاية أكتوبر 2018. وبين أن بورصة عمان للأوراق المالية تستهدف العمل على خلق بيئة استثمارية مناسبة والعمل على زيادة كفاءة الأدوات الاستثمارية من خلال تحقيق أسعار عادلة لتلك الأدوات مع خلق سوق جاذب للاستثمارات للشركات المحلية والأجنبية.

وأوضح عازر أنه تم تأسيس سوق عمان للأوراق المالية عام 1999 ، فيما تم طرح البورصة كشركة مساهمة عامة في فبراير 2017. وأشار إلى أنه خلال الفترة من عام 1930 وحتى نهاية 2017 تم اصدار عدد من القوانين الهامة التي تنظم القطاع المالي في المملكة الأردنية أهمها قانون 22 للأوراق المالية عام 1997 وقانون الأوراق المالية رقم 76 لعام 2002 والقانون رقم 18 لعام 2017.

وقال عازر إن بورصة عمان سجلت كشركة مساهمة عامة مملوكة بالكامل للحكومة في 20 فبراير 2017 ، حيث تهدف إلى تعزيز دور سوق الأوراق المالية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تقديم أفضل الخدمات وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من الشركات المحلية والإقليمية على حد سواء.

نقاط ضعف

وبدوره ، أوضح مدير عام سوق مسقط للأوراق المالية أحمد المرهون أن الواقع يشير إلى أن الأسواق العربية لا زالت تعاني من العديد من نقاط الضعف ولم تؤدي دورها المطلوب منها في تمويل التنمية الاقتصادية بسبب التحديات التي تواجهها على المستوى المحلي ممثلة في البيئة المنظمة ومدى ملائمة تطوير التشريعات والقوانين الداخلية ، مشيراً إلى أن هناك تطورات عديدة ترتبط بالأسواق العالمية والتغيرات التقنية وعدم مواكبة الأسواق العربية لتلك التطورات.

شركات عائلية

واشار المرهون إلى أن من بين التحديات التي تواجه تمكين وتطوير أسواق رأس المال العربية ما يتعلق بعزوف الشركات العائلية العاملة في الاقتصادات العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص من التحول إلى شركات مساهمة عامة مدرجة لأسباب عديدة أبرزها حب التملك الفردي لدى رجال الأعمال العرب إضافة لغياب المحفزات التي تشجع هذه الشركات للتحول إلى شركة مساهمة عامة مدرجة.

وترأس رئيس مجلس إدارة اتحاد الشركات الاستثمارية والرئيس التنفيذي في الشركة الكويتية للاستثمار بدر السبيعي فعاليات الجلسة الثانية من الملتقى في يومه الأول ، حيث أكد على أهمية الملتقى في القاء الضوء على قطاع أسواق رأس المال باعتبارها أحد العناصر الهامة والرئيسية في تحقيق وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تدشين أدوات استثمارية من شأنها تحقيق نقلة نوعية للشركات المحلية والأجنبية على حد سواء. وشدد السبيعي على أهمية العمل على افساح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل فعال ، مبيناً أن أسواق رأس المال أحد أهم المجالات التي يمكن للقطاع الخاص أن يحقق لها نقلة نوعية تعزز من الأداء الاقتصادي بشكل عام.

محرك رئيسي

وأشار الرئيس التنفيذي في شركة كامكو فيصل صرخوه أن القطاع الخاص يعتبر محرك رئيسي للنمو وعلى الجهات التنظيمية تدارك أهمية الدور التكميلي الذي يلعبه القطاع الخاص في مساندة القطاع العام من حيث خلق فرص العمل واستحداث فرصاً استثمارية جديدة، وعدم النظر إلى القطاع الخاص باعتباره منافساً للقطاع العام، وأنه من خلال تمكين القطاع الخاص يمكن للمنطقة الاستفادة من توسعة نطاق التعرض للسوق العالمية واجتذاب المستثمرين الأجانب.

ولفت صرخوه في كلمته التي تناولت عدداً من نقاط النقاش أن القطاع الخاص يعتبر محرك رئيسي لزيادة معدلات الإنتاجية عبر مقاييس معينة مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد. ففي دول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة والكويت على وجه الخصوص، فإن الوضع الطبيعي الجديد هو أن نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لا يمكن أن يعتمد بشكل كامل على الناتج المحلي الإجمالي النفطي، وبالتالي فإن نمو القطاع الخاص والتوازن الصحيح للمساهمة الاقتصادية للقطاع الخاص من شأنه مساعدة هذه الاقتصادات. وأشار إلى أن الخصخصة تعطي أهدافاً واضحة ومحددة للمؤسسة، مثل تعظيم القيمة لمساهمي الشركة وبالتالي لم يعد لزاماً على الشركة التي تم تخصيصها أن تعمل كأداة للسياسة الاجتماعية أو الإقليمية للحكومة.

وأضاف لا يزال القطاع العام يلعب دوراً أساسياً في توفير البيئة التي تعزز نمو القطاع الخاص، مثل الصحة والتعليم على سبيل المثال. هذان المجالان هما الأكثر أهمية عندما يتعلق الأمر بدعم الحكومة للقطاع الخاص. ففي واقع الأمر، تخلق البيئة التعليمية الجيدة مناخاً ملائماً لجذب المزيد من المستثمرين. فعندما يقوم القطاع العام بتوفير ذلك ويحرص على ارتفاع مستوى التعليم من حيث المناهج الدراسية متعددة الجنسيات وارتفاع تصنيف المدارس في مختلف التخصصات، بالإضافة إلى الاهتمام بالرعاية الصحية على أعلى المستويات بما في ذلك توفير أحدث التقنيات والممارسات، فإن القطاع الخاص والموظفين بصفة عام سينصرف اهتمامهم عن تلك النواحي وينصب تركيزهم على تقدم الاقتصاد وتعزيزه.

وأوضح صرخوهانه ووفقا للبنك الدولي، يساهم القطاع الخاص في خلق حوالي 90 في المائة من الوظائف وتمويل أكثر من 60 في المائة من الاستثمارات في الدول النامية ويسهم بأكثر من 80 في المائة من الإيرادات الحكومية في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل. حيث لعب القطاع الخاص دوراً هائلاً في نمو إيرادات الدول النامية خلال السنوات العشرين الماضية، مولداً ضعف الإيرادات المحصلة من الضرائب المحلية تقريباً. علاوة على ذلك، تساهم حوالات الرواتب أيضاً بحصة كبيرة في نمو الإيرادات، وعند تحليلها، نلحظ إن معظم التحويلات تأتي في الواقع من القطاع الخاص لأنها الوجهة الاساسية لمعظم العمالة الأجنبية.

ثقة المستثمرين

وبدوره ، قال نائب رئيس اتحاد الشركات الاستثمارية صالح السلمي أن إن ترقية البورصات في منطقة الخليج العربي عامة وفي السوق الكويتي خاصة انعكس بالإيجاب على ثقة المستثمرين الأجانب بالوضع الاقتصادي، وفي الكويت تزامنت مرحلة التعافي مع أحداث ومتغيرات كثيرة يأتي في مقدمتها التدخل الحكومي التشريعي من خلال سن قوانين جديدة لتعديل الهيكل التنظيمي لسوق المال.

إلا أن ذلك تزامن مع عوامل أخرى أدت إلى بُطء التعافي كضبابية وتعقد الأوضاع الجيوسياسية، وانهيارات أسعار النفط (المصدر الرئيسي لإيرادات دول مجلس التعاون الخليجي)، وفرضت تلك الأوضاع على الحكومات اتخاذ عدة إجراءات بهدف إجراء تغييرات كبيرة في السياسات المالية والاقتصادية مثل: تبني برامج وسياسات الترشيد لوقف الهدر في الميزانية، وتحريك ملفات الخصخصة، وبناء إستراتيجيات لتنويع مصادر الدخل لخلق إيرادات بديلة للطاقة. وقالدفعت تلك التغييرات للدعوة إلى ضرورة تمكين القطاع الخاص ورفع مشاركته في التنمية الاقتصادية ليكون بيئة حاضنة للاستثمارات المحلية والأجنبية، ويكون قادراً على خلق فرص عمل للشباب.

ولا شك ان وجود سوق مال وبورصة جاذبة للأموال والشركات المحلية والعائلية والحكومية سيرفع من مستوى مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي والاقتصاد القومي.

وتطرق السلمي لأهم التحديات التي تواجه قيد الشركات في البورصة تتمثل في إقناع الشركة بجدوى الادراج، نظراً لما في ذلك من انعكاسات إيجابية ليس فقط على المساهمين من خلال تنويع أدوات الاستثمار، ولكن أيضاً تصبح للشركات المدرجة قدرة على توسيع أنشطتها والاتجاه أكثر لتطوير أعمالها والابتكار فيها. بالإضافة إلى رفض بعض قطاعات من المجتمع لفكرة خصخصة شركات القطاع العام (الحكومية).

وقال إن معظم الشركات تكون مناسبة للطرح بالبورصة، ومشاركة القطاع الخاص في الإدارة والتملك، وسيتزايد هذه التوجه لحاجة الحكومة لتخفيض الأعباء المالية نتيجة الأشراف المباشر على هذه الشركات.

وأشار إلى أن الحل الأمثل لمشكلة شركات القطاع العام هو التغيير الشامل للإدارة، ونظم الاثابة والعقاب، وهي الطريقة المُثلى لزيادة إنتاجية العمال وتحقيق الشركة لأرباح، كما أن تطبيق مزيد من اللامركزية في صنع القرار بداخل الشركات، وأن يكون رؤساء مجالس الإدارة مسئولين مسئولية مباشرة عن تنفيذ القرارات، وإعلان سياسات الشركة من أجل تحقيق الربح.

وفيما يتعلق بالانسحاب الاختياري من البورصة ، قال السلمي أن هيئة أسواق المال أوضحت في 7 ديسمبر 2016 أن الانسحاب الاختياري للشركات من البورصة لن يؤثر على الاقتصاد الكويتي، حيث أن مساهمة أي منشأة أو شركة إنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي تقاس بمقدار القيمة الصافية التي أضافتها الشركة للناتج المحلي الاجمالي، أو ما يعرف بالقيمة المضافة، وهذه القيمة لن تتغير سواء كانت الشركة مدرجة أم غير مدرجة ببورصة الكويت للأوراق المالية.

وأكد السلمي في كلمته بأن المشكلة الأساسية التي تواجه الاقتصاد المحلي حالياً تتمثل في انعدام المنابع التمويلية للشركات، والتي ادت إلى انخفاض قيم الأصول.

بدوره قال فايز الكندري أن الغلو في التشديد والمبالغة في التشريع قد يكون له تأثير عكسي، الا ان الغاية من اصدار قانون تبقى تحقيق أهدافه.

وتطرق الكندري إلى تقرير احدى اللجان حول ظاهرة الانسحاب من البورصة حيث بلغ عدد الشركات اكثر من 50 شركة.

وتحدث الكندري عن تجفيف منابع الاستثمار في السوق اذ لا يوجد منتج اخر غير تداول الاوراق المالية منوها الى صدور قرارات سابقي في شان ايقاف التداول في المشتقات المالية واعطاء فرصة للعقود القائمة، منوها الى صدور قرار اخر مفاجئ دون فرصة لتلك العقود ايضا.

- مال الله: فتح المجال أمام الشركات بهدف تعزيز ربحيتها وتحقيق استدامتها
- الخالد: البورصة تعزز أداء ودور الشركات المدرجة في الاقتصاد الكويتي
- عازر: القيمة الرأسمالية لسوق عَمان تمثل 57.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي
- المرهون : الأسواق العربية ما زالت تعاني ولم تؤد دورها المطلوب في التنمية
- السبيعي: يمكن للقطاع الخاص تحقيق نقلة نوعية في أسواق رأس المال
- صرخوه: القطاع الخاص يعتبر محركا رئيسيا للنمو ويلعب دورا تكميليا مع العام
- السلمي: ترقية البورصات الخليجية انعكس بالإيجاب على ثقة المستثمرين الأجانب
- الكندري: التشريع ليس عملية قص ولصق والغلو والتشديد به له تأثير عكسي

جانب من الحضور